المجموعة الوزارية لريادة الأعمال
Ministerial Group for Entrepreneurship

ميثاق الشركات الناشئة في مصر

الملخص التنفيذي

شكر واجب

تتقدم المجموعة الوزارية لريادة الأعمال بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إعداد «ميثاق الشركات الناشئة في مصر» من ممثلي منظومة ريادة الأعمال بكافة أطيافها، بما في ذلك مؤسسو الشركات الناشئة، والمستثمرون، والمؤسسات الداعمة، والجهات الحكومية، والخبراء الأكاديميون، وأعضاء المجالس النيابية، تقديرًا لجهودهم ومشاركتهم الفاعلة التي أسهمت في صياغة الميثاق بما يعكس تطلعات مجتمع ريادة الأعمال في مصر. كما تخص بالشكر أعضاء الأمانة الفنية ومجموعات العمل وفرقهم، لما بذلوه من جهود متميزة كان لها أثر واضح في إنجاز هذا العمل بروح من التعاون والشراكة.

تم إعداد هذا الميثاق بتنسيق من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في إطار رئاستها للمجموعة، وهو وثيقة إرشادية تهدف إلى تحديد التوجهات العامة، مع التأكيد على أن القوانين واللوائح السارية تظل المرجع الوحيد الملزم.

تعرَّف على الميثاق

يقدم هذا الميثاق خارطة طريق واضحة ويمثل التزام حكومي بالعمل الجاد نحو تعزيز قدرة الشركات الناشئة وبيئة ريادة الأعمال. وذلك بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتسارع قائم على التنافسية والمعرفة ويسهم في خلق فرص عمل لائقة.

ويسعى الميثاق خلال الأعوام الخمسة القادمة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تنسيق السياسات الداعمة لريادة الأعمال لتمكين ما يصل إلى ٥٠٠٠ شركة ناشئة؛
- تعظيم الأثر الاقتصادي للشركات الناشئة بما يسهم في خلق نحو ٥٠٠,٠٠٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة؛
- تسريع التوسع والوصول للأسواق الدولية مع تنمية الكوادر المحلية للحد من هجرة العقول؛
- تشجيع رأس المال المخاطر وجذب استثمارات في الشركات الناشئة بقيمة ٥ مليارات دولار؛
- ربط التحديات الملحّة في قطاعات الدولة المختلفة بحلول مبتكرة من الشركات الناشئة.

هذا الميثاق ليس مجرد وثيقة رمزية، بل هو أداة تنفيذية مرنة ستتطور باستمرار، وهي خطوة أولى تضع الأسس لتحديث السياسات والتشريعات الخاصة بالشركات الناشئة في مصر بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية واحتياجات السوق. من خلاله، حدد مجتمع ريادة الأعمال في مصر أولويات واضحة لبناء بيئة عمل محفزة ومستدامة، قائمة على خطوات عملية وأهداف واضحة تدعم الابتكار وتشجع الاستثمار.

تم إعداد هذا الملخص التنفيذي لتقديم نظرة عامة ومبسطة على ما يتضمنه الميثاق من مبادرات وسياسات، بما يسهل على القارئ التعرف عليها وفهمها. ولا يشمل هذا الملخص جميع التفاصيل الخاصة بالإجراءات التنفيذية ذات الصلة؛ لذا يمكن الاطلاع على النسخة الكاملة والمحدثة من "ميثاق الشركات الناشئة في مصر"، من خلال زيارة الموقع الإلكتروني: https://startup.gov.eg/

أولًا: ٥ برامج رئيسية

١

تعريف وتصنيف
للشركات الناشئة

٢

مبادرة تمويلية
موحدة بمليار
دولار

٣

برنامج تمكين
الشركات في مرحلة
التوسع (Scale-Ups)

٤

دليل حكومي
موحد للشركات
الناشئة

٥

مرصد سياسات
ريادة الأعمال

ثانياً: مجموعة من السياسيات الداعمة

١

إجراءاتٍ أكثر وضوحاً و سرعة

٢

بيئة أعمال محفزة للابتكار

٣

الحكومة كشريك داعم و ليس منافس للشركات الناشئة

٤

التدريب والحفاظ على الكوادر وفتح الآفاق الدولية

٥

بنية تحتية للشركات الناشئة تدفع النمو والتوسع

* **تنويه:** تخضع جميع التيسيرات والسياسات والإجراءات الواردة في هذا المستند للأطر القانونية والتشريعية المنظمة لها، ووفقًا لما يرد تفصيلًا في القوانين واللوائح والقرارات التنفيذية ذات الصلة. ولمزيد من المعلومات حول آليات الاستفادة وشروط الأهلية وإجراءات التقديم، يُرجى الرجوع إلى الدليل الحكومي الموحد.

تعريف موحد وتصنيف للشركات الناشئة

الشركة الناشئة هي شركة تم تأسيسها حديثاً وتتميز بالنمو المتسارع والمرونة والابتكار وتهدف إلى تقديم أو تطوير منتج أو خدمة أو نموذج عمل مبتكر في السوق

٦ معايير لتحديد الشركة الناشئة:

معايير أول تعريف معتمد ومُعتمد رسميًا للشركات الناشئة على مستوى الجهات الحكومية:

- شركة مبتكرة
- شكل قانوني يسمح بالاستثمار
- أقل من ٧ سنوات
- فرص لنمو متسارع
- ترتكز على تكنولوجيا أو ملكية فكرية
- تعمل على حل مشكلة سوقية واضحة

آلية الحصول على شهادة تصنيف الشركات الناشئة

يمكن للشركات الناشئة الاستفادة من مجموعة الحوافز والتيسيرات عن طريق التقديم على شهادة التصنيف من خلال جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وذلك عن طريق مسارين:

المسار السريع (٥ أيام)

- مخصص للشركات التي يتم ترشيحها من جهات داعمة معتمدة
  - مثل صناديق رأس المال المخاطر أو حاضنات ومسرعات الأعمال
- تصدر شهادة التصنيف تلقائياً خلال خمسة أيام عمل بعد استيفاء المستندات المطلوبة.

المسار العادي (أسبوعان)

- متاح لجميع الشركات الناشئة المؤهلة
- يراجع الطلب من خلال لجنة فحص تضم ممثلين من الجهات الحكومية ومجتمع ريادة الأعمال
- تشمل المراجعة التحقق من المستندات الأساسية وتقييم مدى استيفاء معايير التصنيف والبت في الطلب

مدة سريان التصنيف الأول ثلاث سنوات، ثم تُجدد شهادة التصنيف كل سنتين حتى مرور سبع سنوات من تاريخ تأسيس الشركة، وفي حال الرغبة في التظلم تتقدم الشركة بطلب إلى الجنة القانونية المستقلة المشكلة بجهاز المشروعات مقابل رسوم تُسترد عند قبول التظلم ضمانًا للجدية.

٢ مبادرة تمويلية موحدة

الهدف من المبادرة:

تحفيز استثمارات القطاع الخاص ورأس المال المخاطر في كافة مرحلة نمو الشركات الناشئة المصرية، عبر إطار حكومي وأليات تمويلية متنوعة.

الاهداف الرئيسية:

- استهداف الوصول لمليار دولار في ٢٠٣٠
- حشد أربعة أضعاف من مصادر أخرى خاصة
- الوصول إلى ٥ شركات مليارية (UNICORNS)

المرتكزات الرئيسية:

- تحفيز الاستثمار الخاص لتعظيم الاستفادة من الموارد الحكومية المتاحة
- مشاركة المخاطر مع صناديق رأس المال المخاطر المحلية والدولية والمستثمرين من القطاع الخاص
- ضمان تكامل الأدوات التمويلية الحكومية في إطار تنسيقي موحد

ركائز المبادرة

- ضمان استقرار ضخ التمويلات في حالة أي تحديات على الاقتصاد الكلي.
- إنشاء قاعدة بيانات موحّدة لمتابعة تقدم الشركات الناشئة.
- ربط الشركات الناشئة بالمستثمرين الدوليين.
- تشكيل إطار تنسيقي يضم جميع الجهات المعنية.
- إشراك مجتمع ريادة الأعمال في مراجعة النتائج لضمان تلبية احتياجات السوق.
- العمل على تدخلات استباقية وتصحيحية في حالة وجود فجوات تمويلية للشركات الناشئة.

وتوفر هذه المبادرة آليات استثمار متنوعة تناسب احتياجات الشركات في مختلف مراحل نموها، بدءًا من مرحلة الفكرة وحتى الوصول إلى شركات مليارية (UNICORNS) أو التخارج.

المرحلة المبكرة (الفكرة والاحتضان)

- برامج منح مالية لضمان تدفق مستمر للشركات الناشئة منها
  - منح للقطاعات ذات الأولوية
  - منح للشركات الناشئة في الدلتا والصعيد
- برنامج لقروض ميسرة لتمويل الأنشطة الابتكارية
- برنامج منح للشركات الناشئة لحل تحديات صناعية ملحة
- التمويل الجماعي (CrowdFunding)

المرحلة التأسيسية

- برنامج منح لمسرعات وحاضنات أعمال من القطاع الخاص
- برنامج المساهمة في الصناديق (Fund-of-Funds)
- صناديق مناظرة لاستثمارات المستثمرين الملائكيين (Angel Investors)
- صناديق مناظرة مع الشركات الكبرى (Corporate Venture Capital)
- شركات الاستحواذ ذات غرض خاص (VC-SPAC)

النمو والتوسع

- برنامج المساهمة في الصناديق (Fund-of-Funds)
- ضمانات للبنوك لتقديم قروض للشركات الناشئة (Venture Debt)
- صناديق رأس مال مخاطر
- تسريع التوسع الدولي من خلال الدبلوماسية التكنولوجية (Techplomacy)

مرحلة النضوج (ما قبل اليونيكورن)

- محفز لشراكات استراتيجية مع الجهات الحكومية
- برنامج تمكين الشركات في مرحلة النضوج

٥٠٠٠ شركة ناشئة

منها ٥٠٠ بتمويلات تزيد عن مليون دولار

+

٥ شركات مليارية

٣ برنامج تمكين الشركات الناشئة في مرحلة التوسع (SCALE-UPS)

الهدف من البرنامج:

في حين تُعد الشركات الناشئة في مراحلها المبكرة مصدراً مهماً للابتكار، فإن الشركات في مرحلة التوسع (Scale-ups) تعكس نضج ونجاح منظومة ريادة الأعمال في مصر. فهم سفراءٌ لها ويمثلون في نموهم المسار الأكثر واقعية لظهور شركات مليارية جديدة مستقبلاً، نظراً لجاهزية بعض منها للطرح العام (IPO) أو لعمليات التخارج الاستراتيجي، وقدرتها على جذب استثمارات من مؤسسات دولية كبرى، بالإضافة إلى استعدادها للتوسع إقليمياً ودولياً.

ويهدف هذا البرنامج إلى تهيئة بيئة مواتية لتذليل أي عقبات قد تواجه تلك الشركات في نموهم من خلال تدخلات حكومية استراتيجية مصمم خصيصا لكل شركة من تلك الشركات. كما يهدف إلى الاستفادة من الأدوات المتاحة لتعزيز حضورهم الدولي بما يواكب طموحات تلك الشركات وقدراتها التنافسية.

يعمل البرنامج على اختيار نخبة من الشركات سنوياً وفق عملية قائمة على مستوى الأداء المالي والتشغيلي، استناداً إلى ما حققته من نتائج فعلية، ومدى قدرتها على تحقيق نمو مستدام والتوسع في الأسواق..

نطاق وأليات البرنامج

- **تسهيل المعاملات اليومية للشركات:** تذليل أي عقبات بيروقراطية عن طريق توفير دعم رفيع المستوى من الحكومة لتلك الشركات.
- **تسهيل التخارجات:** تقديم الدعم المطلوب للاستعداد للطرح العام الأولي (IPO readiness).
- **العمل على إزالة العوائق الإجرائية:** عقد اجتماعات دورية مع كبار صُنّاع القرار في الدولة.
- **بناء شبكة علاقات وشراكات استراتيجية:** يعمل البرنامج على ربط الشركات بالمستثمرين المحليين والدوليين، وتشجيع الشراكات مع الحكومة والقطاع الخاص لفتح أسواق جديدة.
- **الترويج لقصص النجاح:** يتم تسليط الضوء على إنجازات الشركات المتميزة لعرض نجاحاتها محليًا ودوليًا على أعلى المستويات.

النتائج المستهدفة

- زيادة مساهمة تلك الشركات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
- تحقيق المزيد من التخارجات الناجحة (استحواذات أو طروحات عامة أولية IPO).
- خلق وظائف لائقة وزيادة فرص العمل
- زيادة الاستثمارات الأجنبية والمحلية في منظومة الشركات الناشئة المصرية.
- تعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي الشركات الناشئة في مرحلة التوسع.
- زيادة فرص بعض الشركات إلى التحول إلى شركات مليارية بوتيرة أسرع.

٤ الدليل الحكومي الموحد للشركات الناشئة

الهدف من الدليل:

قامت المجموعة الوزارية لريادة الأعمال بإعداد دليل استرشادي شامل يضم كل الخدمات والتصاريح والتراخيص الحكومية التي تحتاجها الشركات الناشئة، متضمنًا الرسوم والمستندات المطلوبة وخطوات الإصدار. يتم اعتماد الدليل الاسترشادي من الجهات الحكومية المختصة، مع توفير قناة مخصّصة لتلقي الملاحظات والشكاوى ومعالجة أي تحديات قد تواجه التنفيذ. كما سيتم ربطها بمنظومة المتابعة والتقييم والمرصد لضمان التحسين المستمر للعمليات وتطويرها بناءً على البيانات والتغذية الراجعة.

النتائج المستهدفة:

- تسهيل فهم الشركات الناشئة للمتطلبات القانونية والتنظيمية.
- تعزيز قدرة الشركات الناشئة على الدخول إلى السوق والتوسّع بشكل أسرع.
- مساعدة الشركات في تجنب المخالفات وتحسين مستوى الامتثال.
- تمكين الشركات من الاستفادة من الحوافز الحكومية المتاحة بسهولة.
- رفع وعي الشركات الناشئة بما يتيحه القانون المصري لحماية ملكيتهم الفكرية.
- تعزيز بيئة ريادة الأعمال في مصر من خلال الوضوح والشفافية التنظيمية.

محتويات الدليل الاسترشادي

٣,٢٥٧
نقطة بيانات

١٦
عنصر بيان لكل رخصة
لجهة المصدرة للترخيص، القانون/اللائحة التنفيذية، نوع الشركة، المستندات المطلوبة، المدة، والتكلفة.

١٤
قطاعاً ذا أولوية

+١٧٠
ترخيص و تصريح

5. مرصد سياسات ريادة الأعمال

الهدف من المرصد:

مرصد متخصص يتولى جمع وتحليل البيانات المتعلقة بتنفيذ السياسات لدعمه للنمو والاستثمار والتحديات الخاصة بالشركات الناشئة، مع إصدار تقارير دورية لدعم عملية صنع القرار . ويضم المرصد مجلس حكماء يتكون من ممثلين من مجتمع ريادة الأعمال لمتابعة التنفيذ، تقييم التقدم المحرز، وتقديم التوصيات لرفعها للمجموعة الوزارية لريادة الأعمال.

المحاور الرئيسية وأهداف المرصد:

- جمع وتحليل البيانات المتعلقة بنمو الشركات الناشئة وحجم الاستثمارات والتحديات القائمة، وبناء قاعدة بيانات موحدة تدعم اتخاذ قرارات استراتيجية قائمة على الأدلة.
- تطوير ومتابعة مؤشرات أداء واضحة لقياس مدى التقدم في تنفيذ الميثاق وتحقيق أهدافه الوطنية على مستوى منظومة ريادة الأعمال.
- إعداد وإصدار تقارير دورية وشفافة تتضمن تحليلات معمقة وتوصيات لسياسات داعمة لصناع القرار والجهات المعنية.
- دعم منظومة الحوكمة والمتابعة من خلال تقديم التحليلات الفنية لمجلس الحكماء، ورصد التحديات التطبيقية والشكاوى الواردة عبر منصة المجموعة الوزارية والخط الساخن المخصص للشركات الناشئة.
- الإشراف على المراجعة السنوية وتحديث الميثاق استنادًا إلى البيانات والاستبيانات المعتمدة، مع نشر تقرير سنوي يعزز مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة الفاعلة.

مجالات المتابعة

- مؤشرات سهولة التأسيس
- مؤشرات اعتماد الشركات الناشئة
- معدلات نمو التمويل والاستثمار
- معدلات استدامة الشركات في مراحل النمو المختلفة
- التعاقدات الحكومية
- الصادرات والتوسع الدولي
- الابتكار والملكية الفكرية
- وفرة المواهب والمهارات

إجراءات أكثر وضوحاً و سرعة

إجراءات قيد التنفيذ

تعامل ضريبي يفهم طبيعة الشركات الناشئة: تخصيص مأموريات ضرائب متخصصة للتعامل مع الشركات الناشئة، تراعي نماذج أعمالها وطبيعة تدفقاتها المالية، بما يقلل التعقيدات ويضمن وضوح القواعد الضريبية وتجنب التقديرات غير المتوقعة.

تعامل رقمي مع الحكومة كامل للشركات المصنفة: تعامل إلكتروني كامل مع الضرائب ومكاتب العمل والتأمينات الاجتماعية عبر نقاط اتصال مدرّبة، بما يسرّع إنجاز الخدمات ويُحسّن التواصل ويتيح تقديم ومتابعة الطلبات والشكاوى دون الحاجة للحضور، وذلك حصريًا للشركات الحاصلة على شهادة تصنيف «شركة ناشئة»

تأسيس الشركات خلال ٢٤ ساعة: منظومة رقمية موحدة تُمكّن رواد الأعمال من إتمام جميع إجراءات تسجيل الشركة بسرعة وسهولة من خلال نافذة إلكترونية واحدة دون تعقيد أو تعدد جهات..

نظام ضريبي داعم للنمو: تستفيد الشركات الناشئة من نظام ضريبي مبسط ومحفّز طوال رحلة نموها حتى تصل إلى إيرادات سنوية قدرها ٢٠ مليون جنيه، من خلال تطبيق ضريبة دخل منخفضة تتراوح بين ٠.٤% و١.٥% حسب حجم الأعمال، مع إعفاءات من ضرائب الأرباح الرأسمالية والدمغة ورسوم الشهر والتوثيق، وتأجيل أول فحص ضريبي لمدة خمس سنوات لتخفيف الأعباء في مراحل التأسيس والتوسع. والاستفادة من ضريبة جمركية موحدة ومقدارها ٢%.

التصفية بدون تعقيد أو عقوبات: تمكين الشركات الناشئة من إنهاء إجراءات التصفية خلال 90 يومًا دون غرامات، مع إلغاء السجل التجاري والملف الضريبي بسهولة، بما يتيح لرواد الأعمال البدء من جديد دون أعباء.

دراسة تيسيرات وإجراءات قطاعية: القيام بدراسة شاملة لتحديد التحديات التنظيمية والإجرائية الخاصة بالقطاعات الفرعية ذات الأولوية، واقتراح تيسيرات وحلول عملية تتناسب مع طبيعة أنشطتها.

إجراءات مقرر تنفيذها ضمن الخطة المستقبلية

يتم تنفيذها في الأجل القصير:

تبسيط إجراءات تراخيص الشركات الناشئة عبر تقليل الخطوات والمتطلبات غير الضرورية وتسريع مدة الحصول على الترخيص.

تنفيذ الخدمات الخاصة بالشركات الناشئة من اصدار تراخيص وإدخال المرافق والخدمات الأخرى من التأسيس للتخارج، كجزء من منصة الكيانات الاقتصادية.

اعتماد تعريف واضح للشركات الناشئة ذات الأثر البيئي أو المجتمعي، يتيح لها الاستفادة من حوافز مخصصة في القطاعات ذات الأولوية التنموية.

يتم تنفيذها في الأجل المتوسط:

تعديل قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار، من تعزيز الوضوح فيما يخص تمكين الجامعات والمراكز البحثية من تأسيس شركات قائمة على البحث والتطوير وتسهيل تمويلها.

دراسة لتقييم الأثر المالي لتوسيع نطاق نظام الضرائب المُبسّط ليشمل جميع الشركات الناشئة التي تتراوح مبيعاتها السنوية بين 20 و50 مليون جنيه

٢ بيئة أعمال محفزة للابتكار

إجراءات قيد التنفيذ

حماية الابتكار بدون تعقيد أو تكلفة: دعم مالي يشمل صياغة وتسجيل براءات الاختراع والعلامات التجارية والنماذج الصناعية، مع تغطية كاملة لتكاليف التسجيل محليًا ودوليًا (PCT).

تحويل الأفكار إلى أصول قابلة للاستثمار: برنامج دعم فني عملي في تسجيل الملكية الفكرية، مع ربط الشركات الناشئة بشبكة من الخبراء لدعم تطوير ابتكاراتهم وتقنياتهم وتسويقها لرفع القيم السوقية لتلك الشركات.

تسهيل إجراءات استيراد المعدات والمكونات الالكترونية والأجهزة التكنولوجية والنظم الالكترونية المدمجة المتقدمة للشركات الناشئة العاملة في مجال الالكترونيات لغرض الاستخدام الخاص فى اعمال التصميم والبحث من خلال إدراجهم في "قائمة بيضاء" تقلل الوقت والتعقيدات المصاحبة للاستيراد.

خدمات صناعية أقل تكلفة وأسرع تنفيذًا: تحصل الشركات الناشئة الصناعية على حزمة خدمات فنية وتشغيلية وتسويقية تشمل استخدام المعدات، وإجراء الاختبارات، والحصول على دعم فني وتشغيلي يساعد الشركات على التوسع بسرعة وبخصم 30%.

العمل على تحالفات مبتكرة: توفير دعم مالي ومساندة فنية من خلال مبادرة "تحالف وتنمية" لإنشاء تحالفات إقليمية تضم الجامعات ومراكز الأبحاث والشركات الناشئة ومنظمات الدعم والمستثمرين والجهات الحكومية.

إتاحة الوصول إلى التمويل الأوروبي للشركات الناشئة المصرية: منح الشركات المصرية الناشئة إمكانية الوصول إلى مصادر تمويل ومشاركة مع الاتحاد الأوروبي عبر برنامج Horizon Europe للبحث والابتكار بنفس شروط المشاركة للشركات في دول الاتحاد الأوروبي.

إجراءات مقرر تنفيذها ضمن الخطة المستقبلية

يتم تنفيذها في الأجل القصير:

تطوير منصة " ابداع مصر" لتمكين رواد الأعمال والشركات الناشئة العاملة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال تحسين تجربة المستخدم لعرض صورة عن ريادة الأعمال والشركات الناشئة في مصر

تعزيز تعاون الشركات الناشئة مع القطاع الخاص الدولي عبر بناء شراكات مع شركات في قطاعات واعدة غير ممثلة في مصر، لفتح فرص جديدة، ودعم نقل المعرفة، وتوطين صناعات جديدة.

يتم تنفيذها في الأجل المتوسط:

تحفيز الشركات الناشئة على تطوير حلول رقمية لرقمنة سلاسل القيمة في القطاعات ذات الأولوية، مع دعم رقمنة عمليات الشركات الصغيرة والمتوسطة لرفع كفاءتها وتنافسيتها.

٣ الحكومة كشريك داعم و ليس منافس للشركات الناشئة

إجراءات قيد التنفيذ

وضوح في الأولويات التكنولوجية للحكومة: خارطة طريق للتكنولوجيا الحكومية (Government Technology Roadmap) واضحة تحدد اتجاهات التكنولوجيا والبحث والتطوير، وتوضح المجالات ذات الأولوية والمهارات الرقمية المتقدمة المطلوبة.

فرص حقيقية للعمل مع الحكومة: تمكين الشركات الناشئة من الدخول في المشروعات الحكومية من خلال الاستفادة من التفضيل السعري بنسبة ١٥% في المناقصات للشركات المحلية، وتخصيص ٤٠% من المشتريات الحكومية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع توفير قاعدة بيانات وقنوات تواصل مباشرة لتسهيل المشاركة وبناء الشراكات.

إجراءات مقرر تنفيذها ضمن الخطة المستقبلية

يتم تنفيذها في الأجل القصير:

العمل على أمثلة لإشراك الشركات الناشئة مع المشروعات الحكومية التكنولوجية وتشجيع الجهات الحكومية على التعاون مع الشركات الناشئة المصرية لتقديم حلول رقمية مبتكرة وفعالة في إطار استراتيجية مصر الرقمية.

تمكين شركات التكنولوجيا المالية الناشئة من الاندماج في تطوير الخدمات الرقمية، من خلال إطلاق حوار استراتيجي مستمر مع البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية لدعم استراتيجيات التكنولوجيا المالية والشمول المالي وتوسيع وصول رواد الأعمال إلى الحلول المالية وغير المالية.

تسهيل وصول الشركات الناشئة إلى المناقصات الحكومية من خلال تجميع ونشر جميع المناقصات المتاحة، وتوفير نقطة اتصال واضحة للتقديم والاستفسارات والشكاوى، بما يضمن الشفافية وتكافؤ الفرص.

٤ التدريب والحفاظ على الكوادر وفتح الآفاق الدولية

إجراءات قيد التنفيذ

دعم مالي للتدريب الفني لموظفي الشركات الناشئة: دعم مالي مباشر للشركات الناشئة مقابل الاستثمار في التدريب الفني لموظفيها، بما يساعد على رفع كفاءة الفريق دون أعباء مالية إضافية.

جذب المواهب والمستثمرين الدوليين بسهولة: تسهيل دخول الأجانب إلى مصر عبر نظام التأشيرات المتاح لأكثر من 180 دولة، بما يدعم جذب الاستثمارات، وبناء فرق دولية، وتسهيل التوسع للأسواق العالمية.

مرونة أكبر في توظيف الخبرات الأجنبية: تبسيط إجراءات التقدم بطلبات الاستثناء من نسب العمالة الأجنبية من خلال لجنة متخصصة بوزارة العمل، مع توجيهات واضحة لتسريع البت في الطلبات.

الاستعداد لمستقبل العمل: التعاون مع شركات تكنولوجيا الوظائف (JobTech) لوضع استراتيجية وطنية لمستقبل العمل، تركز على جذب المواهب، والاحتفاظ بها، وتنمية مهاراتها.

خبرات ريادية داخل الحكومة: إنشاء قائمة وطنية لرواد الأعمال ذوي الخبرة (برنامج رائد الأعمال المقيم) لإشراكهم كمستشارين داخل الوزارات والجامعات، بما يعزز التعاون مع الشركات الناشئة وتطوير السياسات والإجراءات.

صقل مهارات قيادات الشركات الناشئة: برامج تعليم تنفيذي مخصصة للفرق الإدارية العليا في الشركات الناشئة، ممولة ضمن برنامج دعم الشركات في مرحلة التوسع (Scale-Ups).

دعم المشاركة في المعارض الدولية: تمكين الشركات الناشئة الحاصلة على شهادة التصنيف من المشاركة في المعارض والفعاليات الدولية لعرض منتجاتها وابتكاراتها وجذب المستثمرين والشركاء، واستكشاف أسواق جديدة. وتحصل الشركات المشاركة على دعم جزئي.

إجراءات مقرر تنفيذها ضمن الخطة المستقبلية

يتم تنفيذها في الأجل القصير:

دعم توسّع الشركات الناشئة في الأسواق العالمية من خلال التعاون مع المستثمرين الدوليين ومكاتب التمثيل التجاري لتصميم برامج موجهة، ودعم المشاركة في المعارض الدولية وتحديد الفعاليات الخارجية ذات الأولوية لفتح فرص جديدة للاستثمار والتجارة.

إطلاق برنامج Soft Landing لتمكين الشركات الناشئة من التوسع من وإلى مصر وجذب الشركات العالمية، من خلال حزم خدمات حكومية متكاملة تُقدَّم عبر مكاتب تأسيس الشركات دوليًا.

يتم تنفيذها في الأجل المتوسط:

تشجيع الشركات الكبرى على دمج الشركات الناشئة في سلاسل التوريد وإنشاء مختبرات ابتكار وحاضنات ومسرعات أعمال، من خلال برامج توفر التمويل والإرشاد والموارد اللازمة لدعم نموها وتعزيز منظومة الابتكار.

نشر ثقافة ريادة الأعمال في مراحل التعليم المختلفة، من خلال التعاون مع وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي لتدريب المدرسين وبناء قدراتهم ورفع قدرات طلاب الجامعات.

رقمنة إجراءات توظيف الأجانب للشركات الناشئة عبر منصة مصر الرقمية، مع مرحلة انتقالية لتلقي الطلبات والشكاوى إلكترونيًا، بهدف تقليل الأعباء الإدارية وتسريع الإجراءات وتحسين الكفاءة.

بنية تحتية للشركات الناشئة تدفع النمو والتوسع

إجراءات قيد التنفيذ

تقديم حوافز مالية وإجرائية لحاضنات ومسرعات الأعمال لدعم تأسيس وتشغيل الشركات الناشئة وتقليل الأعباء عليها.

إنشاء مناطق حرة خدمية متخصصة موجهة لقطاعات مثل التكنولوجيا والإعلام والخدمات المالية لتوفير بنية تحتية متقدمة ودعم الشركات الناشئة المصدرة بخدمات متخصصة،

الاستفادة من التمويل الجماعي: تم إصدار الإطار التنظيمي لمنصات التمويل الجماعي (Crowdfunding) في صناديق الاستثمار العقاري وصناديق الملكية الخاصة وراس مال المخاطر.

إتاحة البنية التحتية البحثية بشكل مجاني للشركات الناشئة بما يشمل المعدات والأجهزة المتاحة في مراكز البحوث القومية لدعم الابتكار والتطوير.

إجراءات مقرر تنفيذها ضمن الخطة المستقبلية

يتم تنفيذها في الأجل القصير:

إجراء تعديلات على قوانين الاستثمار والضرائب والعلوم والتكنولوجيا لإقرار حوافز للبحث والتطوير، تشمل حوافز ضريبية للشركات التي تستثمر في الشركات الناشئة، دون ربطها بشرط تحقيق الأرباح، بما يضمن دعمًا مبكرًا للنمو والابتكار.

يتم تنفيذها في الأجل المتوسط:

إضافة بند مخصص لريادة الأعمال في الخطة الاستثمارية لتوجيه الاستثمارات العامة بكفاءة نحو دعم الشركات الناشئة، وتحسين تخصيص الموارد، والاستثمار في البنية التحتية والخدمات التي تساعدها على النمو، بما يعزز تكامل السياسات الداعمة لمنظومة ريادة الأعمال.

دراسة إدراج المستثمرين الملائكيين ضمن الجهات الداعمة في قانون تنمية المشروعات، مع الاعتراف بدورهم رسميًا في تمويل الشركات الناشئة ومنحهم حوافز عند الاستثمار في الشركات الحاصلة على شهادة شركة ناشئة.

اعتماد الهيئة العامة للاستثمار لتقييمات الشركات الناشئة الصادرة وفق معايير معتمدة من مستشارين ماليين مسجلين، بما يسهّل على المستثمرين تحويل المديونيات إلى حصص أو أسهم عند استيفاء شروط السندات القابلة للتحول.

اصدار الاطار التنظيمي للمنصات الرقمية للتمويل الجماعي (CrowdFunding) القائم على الاقراض: اصدار قانون جديد لتنظيم أنشطة التمويل البديل والتكنولوجيا المالية يشمل تنظيم التمويل الجماعي القائم على الإقراض والمشاركة كلٍ وفقاً لإطاره الرقابي المختص

امسح الرمز للاطلاع على النسخة الكاملة من
الميثاق، ومتابعة تنفيذه، وتقديم المقترحات.

المجموعة الوزارية لريادة الأعمال
Ministerial Group for Entrepreneurship

STARTUP.GOV.EG